السباق الحاضر

سباق إلى الخراب الاجتماعى

السباق كرياضة رفيعة ، ودراسة لمعرفة الأصائل الممتازة من الخيل ، وتنافس على اقتناء الكريم منها ، ومران لراكبيها على فنون الكر والفر والرمى ، وتدافع إلى التدريب لنيل قصبه وجوائزه ، ومورد جذاب لإنشاء المؤسسات الخيرية . السباق بكماع لكل ما تقدم ، سنة حميدة ، وهواية بريئة ، وحلبة كريمة ، لا اعتراض لنا عليها ، وإنما السباق كمؤسسات أجنبية وموارد شخصية ، ومزالق لصغار الموظفين وأبناء الأغنياء ، وشباك لاصطياد قروش البوابين والخدم ، ومناسر لمؤامرات المدربين والفرسان على الجياد المعروفة وعلى حق أصحابها فى الجوائز ، ومباءة لاحتيال السماسرة على البسطاء والسذج — السباق كمباءة لهذا كله ، نظام فاسد يجب تعديله فى تشريع حازم ، أو القضاء عليه إن تعذر ذلك . وما هو بالأمر المتعذر إصلاحه متى صح العزم وصدقت النية فى إصلاح ناحية خطرة من نواحينا الاجتماعية .

ولعل الأمة العربية من أقدم شعوب الأرض وأحدقها فى اقتناء الجياد وإعدادها وتضميرها والمحافظة على عناصرها ، وضبط أنسابها ، ومعرفة ولائدها وسلائلها ، ومن أكثر الأمم تقديرا لها وفخرا بها ، وانتفاعا منها فى تخريج أمة كاملة الرجولة والبأس ، بالغت فى حب الفروسية والشغف بها ، حتى قال قائلهم : لقد ولدنا على ظهور الخيل .

وكان للفروسية فى عهد الرومان والإغريق مكانها الفسيح فى التاريخ توخيا لأهدافها السامية ، وتحقيقا لأغراضها النبيلة فى الحرب و لسلم .

ثم تطورت أسلحة الحرب ، وتغيرت أساليبها فى البر والبحر ، فبعد أن كان الجواد عمادها وسنادها ، أصبح بعضها وجارحة فيها ، اللهم إلا فى بعض البلاد التى ما تزال بعيدة عن متناول التطور الصناعى والحربى الحديث ، أو التى تستلزم طبيعتها الاحتفاظ بقطعان الجياد معدة مدربة .

فهؤلاء الذين تطورت أساليب الحرب عندهم — قد توافر ثراؤهم وتضخمت أطماعهم وتشعبت شهواتهم ، وأصبحت الجياد لديهم سبيل تسلية ، وأداة لهو ، ووسيلة ترف ، وأصبحت عند المتربصين للفرص والمهازين للأحداث ، مطية ثراء ، أو مورد رزق وآفاق أطماع ، أو مجال دجل واحتيال ، ومهواة دمار وخراب .

لقد بدأ السباق فى مصر على حالة لها صبغة نظام منذ نصف قرن تقريبا ، وكان بديهيا أن تنقل مصر صور السباق عن أوربا من نهايتها وذروتها ، لامن بدايتها وأطرافها ، فتأخذ عنه الوجوه الكريمة ، دون النواحى المضادة ، ولكنه بدأ فى مصر بكل أوزاره ، وسار يحمل إليها فى ثناياه معاول التدمير والخراب الاجتماعى بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة .

اللهم إلا إذا استثنينا بضعة مواقف مشهودة وأشواط مباركة ، قامت فى بعض نواحى البر لإتمام مستشفى المواساة المعروف بالاسكندرية ، وجمعية الهلال والصليب الأحمر والترفيه عن الجنود المتحالفة ، وهى أحداث لاتكاد تذكر فى عددها ، إلى جوار غيرها من الحلبات التى قامت فى سبيل الغواية والأنانية ، أو الثراء الشخصى والانتفاع الأجنبى ، فضلا عن مزالق الخراب التى انحدرت فى هوتها أقدام آلاف الفقراء وصغار الموظفين المقامرين بمالهم ومستقبلهم ، وعشرات الضحايا التى لم تحتمل وطأة الثراء المفاجئ ، أو الفقر المفاجئ فشرفوا مستشفى الأمراض العقلية ، أو جاوروا أضياف المقابر ، وخلفوا وراءهم أسرهم تندبهم فى لوعة الأسى ، وجمرة الفراق ، وقد يكونون عائلين لأسرهم ، فيخرب البيت مهما دخل إليه من مال ، ويتم الأطفال ، ويرمل النساء ، وتتفكك عرى الرابطة الاجتماعية بينهم ، بفضل هذه المغامرات التى تقوم فى مصر تحت إشراف الدولة وهى متغاضية عن كل ما تحمل من أثقال وأوزار ومصائب .

إن عدم الانتفاع بفضائل السباق دون مفاسده — على الرغم من حداثته فى مصر — يرجع إلى عدة أسباب :

السبب الأول — أنها بدأت هواية وتسلية ثم آلت إلى حرفة وصناعة أجنبية ، لايهم القائمين بأمرها إلا الربح الشخصى والثراء الذاتى مهما جر فى طريقه من أنواع التدمير المادى والأدبى ، فأصحاب النوادى وموطفوهم ومنتجو الخيول ومروضوها وفرسانها من الأجانب ، اللهم إلا النزر اليسير من أصحاب الخيول المصريين .

ولهؤلاء المروضين والفرسان من أساليبهم الشيطانية ، مايزعزع مستوى الثقة فى النفوس ، ويذهب بمستوى كفاية الجياد ويطيح بأموال اللاعبين ، ويخل بالتوازن العام فى كل شىء .

فالجواد الخامل أو المتوسط يصبح بين عشية وضحاها من أصحاب الجوائز الكبرى بفضل بعض المهيجات ، أو بركة الأعنة والسياط فى يد الفرسان ، تعوق ماتشاء ، وتسرع بما تشاء ، حسب قيمة الاتفاق بينهم وبين أصحاب الخيل والمروضين ، ثم إذا بالجواد المحجل والفارس المحجل ، حاسر الرأس متظاهرا بالأسى والحزن . كالثعلب المتلوت أمام فريسته ، حتى إذا اقتنصها ولى مدبرا ولم يعقب .

وقد يعرف هذا للحكمين ، فلا يكون الجزاء أكثر من إلغاء الشوط وعدم الاعتراف بنتائجه ، أو وقف البعض عن العمل أياما إذا أخذت العدالة مجراها عندهم ، ثم يعود بعد ذلك كل إلى عمله مرفوع الرأس ملىء الجيوب مما تناول من رشا ، وقد لا يعرف ذلك أحد فيمر كل شيء بشيء من الامتعاض والعجب و ينتهى كل شيء على ما يروم المتآمرون لأنذال مستمرئين كل هذه الحقوق مستسيغين عرق البواب والعامل والموظف الصغير ، حسر من خسر، وجن من جن، وانتحر من انتحر .

ولو أن هناك قانونا حازما يكون فى انتظار المتآمرين بجزائه الرادع، لما عبثوا بآمال الناس وأموالهم ، ولما حدث مثل هذا العمل الفاضح .

فإذا كان ولا بد من السباق كأداة للخير العام ، وكمدرسة لخلق جيل كامل الرجولة قوى الباس ، فيجب ضبط إدارته والعمل على صيانته من كل عبث وغش وتلاعب ، وتقبيح جبهة احتكار الفروسية الأجنبية بالعناصر المصرية ،وذلك بالإشراف الفعلى على نوادى السباق وتمصيرها لغة واصطلاحا ومظهرا و إدارة،وسن قانون حازم ينال المجرمين بعقابه ، كلما سقطت نفوسهم على أقذار الرشوة ، وتخصيص جائزة الحكومة للشبان المصريين الذين يبذون سواهم فى ركوب الجياد ، وللمنتجين المصريين لأجود أنواعها وأكرمها .

لقد كنا ننتظر أن تعدل الحكومة أسلوب الجائزة وطريقة إهدائها ، على أساس تشجيع الإنتاج و بطولة الراكبين من الناحية المصرية البحتة ، ولعلها صانعة ذلك قريبا ، مع العمل على زيادة حصتها فى الأرباح المقررة لتزيد سهمها فى أعمال البر، وما أكثرها فى مصر ، ولتصبح الرغبة فى شراء بطاقات السباق للأعمال الخيرية أولية ، والرغبة فى الربح البحت ثانوية ، و يزدهر إلى جوار ذلك ، فى عالم الرياضة ، جيش من الفرسان الهواة والمحترفين المصريين .

السبب الثانى — جعل ثمن التذكرة فى متناول الطبقات الفقيرة ، فأصبح لا يصعب على البوابين ولا يعز على الطهاة والعمال وصغار الموظفين ، أن يساهموا أو يتعاونوا على شراء التذاكر، فعشرون قرشا مبلغ من السهل أن يدفعه شخص أو شخصان ، أمام ما يسمع ويرى من مغريات الثراء المفاجئ والغنى السريع ،ومن هنا كان معظم الخطر الاجتماعى ،سيما وقد سهلت وسائل الحصول على هذه التذاكر بواسطة المكاتب السرية فى كل شارع ومقهى ومع باعة الصحف والدخان والشكولاته ومحال البدالة ، وعلى أيدى السماسرة والمروجين لهذه السوق الملعونة .

فاذا أضفنا إلى ذلك أناسا جعلوا من أنفسهم نوادى للسباق ، وراحوا يدعون الحذق والمهارة فى معرفة أجود الخيول الرابحة و يعدون الشراة و يمنونهم بالربح الوفير، فيجمعون النقود من هذا ومن ذاك كل على قدر طاقته ، فيكون من هؤلاء من يذهب بما معه من نقود دون رجعة ، ومنهم من ينتظر النتائج ، حتى اذا ظهرت وزع على من شاء وحرم من شاء دون رقيب أو حسيب . وبهذا يرتكب هؤلاء الناس عدة جرائم فى وقت واحد ، فيحرم الحكومة والنوادى حقها من الربح ، و يحتال على أموال الناس بأخذها بغير حساب أو عقاب ، والذى لا شك فيه أن الحكومة تعلم الشىء الكثير من أنباء هؤلاء ، وأنها تبحث عن مصادرها لتجتث أصولها ، ولكن هيهات أن تصل الى نتيجة أو تقف لأكثرهم على أثر ، فالوقاية إذن فى مثل هذه الحالات خير من العلاج .

و إن نظرة سريعة إلى هذه الجيوش الجرارة من أبناء النوبة ، وهم وقوف أمام توكيلات النوادى يتلمسون أخبار السباق فى يوم الأحد طمعا فى الكسب — لتبعث قشعريرة شديدة من الجزع على هذه الأموال المرهونة بإرادة المرنين والفرسان ، والمعلقة فى خيط من الأمل البراق لا يلبث أن ينقطع . وفى سبب واه من أسباب الطموح الكاذب لا يلبث أن يتفكك وتهرب هذه الأموال الى جيوب غريبة عنا مع حاجة الأسر الشديدة اليها فى أخص ضروريات الحياة .

ولعلنا لم ننس بعد حادث موظف وزارة الأوقاف وقد خسر فى السباق ما خسره، فأراد أن يعوض ما فقده، فاختلس من أموال الوزارة ما اختلس، ولعله لم يكفه ذلك ، فراح يراهن لرؤسائه ويدفع لهم كسبا موهوما مما معه ، تمكينا لصداقته بهم ، وطمعا فى التستر عليه ، ولكنه خسر فعلا ثم خسر ، وظل يغذى أمله فى الربح بالاختلاس حتى كشف أمره ، وقيد الى السجن يستوفى جزاء جريرته .

حادثة مما عرف ، أما ما لم يعرف فلا شك أنه كثير .

فتلافيا لهذه المصائب أو بعضها ، يجب الارتفاع بثمن التذكرة الى حد يتعسر معه على الطبقات الدنيا شراؤها ، أو التعاون فى شرائها ، كما ارتفع أجر الدخول من ٢٥ قرشا الى خمسين قرشا للشخص الواحد ، وكما منعت الحكومة صغار الأسنان من ارتياد ميادين السباق صيانة لأخلاقهم وأموالهم ، وهو صنيع من الحكومة جليل .

على أن المراهنة على الجياد سلاح ذو حدين ، وذلك لأن المراهن يتعرض دائما لهزات عصبية عنيفة فى حالتى الربح والخسران . والوقائع تؤيد هذا تأييدا ملموسا ، فقد أصيب الكثيرون بنوبات شديدة من وقع الفرح أدت بهم الى الهوس والجنون ، كما أصيب كثيرون أيضا بالشلل ومرض السكر من فرط الحزن والكمد .

وكم أحسنت الحكومة صنعا فى سنة ١٩٣٧ حين ألغت مكاتب السباق الفرعية ، وفكرت فى إلغاء نظامه الحاضر ، لولا ظروف خارجية وعوامل ملحة ، عملت على إعادة فتح هذه المكاتب ولما تزل كذلك .

و إن كان ولا بد من أن نظل متشبثين بمظاهر المدنية الغربية فى هذا الباب ، فلا بد أن تمصر نوادى السباق ، وأن تشرف الحكومة عليه إشرافا عمليا مسلحا بقانون حازم ، حفظا لأموال الناس من تلاعب المرنين والفرسان ، وأن يكون الغرض الأول والقصد الأسمى منه أن يكون موردا دائما ومعينا فياضا لإنشاء المؤسسات الاجتماعية والخيرية ، والإبقاء والإنفاق عليها على مر الأزمان كما هو الحال فى انجلترا وألمانيا وغيرهما ، وإقامة السدود المنيعة فى وجه المرادين الفقراء وصغار الموظفين ، لمنعهم من الاشتراك فى المقامرة على الخيل .

و إذا كنا فى صدد الإصلاح الاجتماعى فى هذه الناحية فجدير به أن يتناول نظام أوراق النصيب التى تجاوزت الغرض الخيرى منها ، إلى الاتجار والربح البحت ، فضلا عن الطرق الملتوية الماكرة التى يستفيد عن طريقها مصدرو هذا الورق . فثمن أوراق النصيب فى أغلب حالاتها لا تضر كثيرا فى حالة الخسار ، ولكنها على أى حال لم تكن فى وضعيتها وطبيعتها موردا تجاريا خالصا ، بل هى بمثابة الجدول البار الوفى يمد بمياهه ويغذى بآلائه مختلف المشاريع الإنسانية ، كما نرجو أن تتناول يد الإصلاح نظام (التيرو) ليصبح مدرسة لتعليم الرماية وتقدير المتفوقين فيها وتشجيع غيرهم عليها ؛ أما هى ، بنظامها الحاضر ، فبالوعة للأموال ، وحقل للأحقاد والعداوات ، ومكسلة عن الجد والعمل اعتمادا على أمل موهوم أو ربح متخيل .

ع . ا . ا.